

الاحتلال يهدم منازل في القدس مستوطنون يقتحمون الأقصى تحت حراسة القوات الإسرائيلية



مستوطنون يقتحمون المسجد الأقصى المبارك

الإسرائيلي، أمس الثلاثاء، منزلين في حي سلوان جنوب المسجد الأقصى المبارك في مدينة القدس المحتلة وشرقت ساكنيهما، وألقت بمحتوياتهما في العراء، بحجة البناء دون ترخيص، فيما أعلن أصحابها اعتصاماً مفتوحاً في خيمة نصبوها في المكان.

وأفاد شهود عيان، بأن «قوات كبيرة من جيش الاحتلال وعناصر الوحدات الخاصة اقتحموا حي وادي ياصور في بلدة سلوان لللاصقة للمسجد الأقصى المبارك، قبل أن تشرع الجرافات بهدم منزلين سكنيين يعودان للمواطن عمر أبو رجب ونجله».

وقال أبو رجب إن «سلطات الاحتلال داهمت المنزلين دون سابق إنذار، ولم تتمكن العائلة من إخراج مقتنياتها إلا القليل منها، قبل أن تبدأ عملية الهدم، وتشرع عائلة المكونة من خمسة أشخاص، وأبوه وزوجته وطفليهما».

وأضاف أن «العائلة قررت أن تسكن في خيمة نصبت على أنقاض المنزلين المهوومين، في الوقت الذي أرجأت فيه سلطات الاحتلال هدم منزل آخر في بلدة العيسوية شمال القدس المحتلة».

الأراضي المحتلة - «وكالات»: جذبت مجموعات من المستوطنين اليهود، أمس الثلاثاء، اقتحامها للمسجد الأقصى المبارك من جهة باب المغاربة بحراسة مشددة من القوات الإسرائيلية.

وتكررت وكالة الأنباء الفلسطينية أن «الاقتحامات تتم بمجموعات صغيرة ومتوالية تنفذ جولات مشبوهة واستفزازية في أرجاء المسجد».

وحسب الوكالة، يأتي ذلك وسط تواجد ملحوظ للمصلين في المسجد الذين يرفضون وحراس المسجد رقابة صارمة على تحركات المستوطنين وجولاتهم في المسجد المبارك.

وشهد المسجد الأقصى في الأيام القليلة الماضية اقتحامات واسعة من قبل المستوطنين للمسجد بالتزامن مع الأعياد اليهودية التي تزداد فيها أعداد المقتحمين للمسجد.

وترفض دائرة الأوقاف الإسلامية بالقدس، التابعة لوزارة الأوقاف الأردنية، الاقتحامات وتدعو إلى وقفها.

من ناحية أخرى هدمت جرافات الاحتلال

«حماس»: استمرار الإجراءات العقابية تعكر أجواء المصالحة

الحكومة الفلسطينية تعتزم تكثيف تواجدها في غزة



الحكومة الفلسطينية

غزة - «وكالات»: قررت الحكومة الفلسطينية، أمس الثلاثاء، تكثيف التواجد الحكومي في محافظات قطاع غزة، في المرحلة القادمة من أجل زيادة الجهود على إنهاء الانقسام، كما قررت تعليق سفر الوزراء ورؤساء الهيئات الحكومية إلى الخارج إلا للضرورة القصوى.

وشكرت الحكومة الفلسطينية، الجهود المصرية لإنجاز اتفاق المصالحة الفلسطينية، وإعادة اللجنة للوطن والشعب الفلسطيني، مؤكدة أن «ما تم الاتفاق عليه في القاهرة برعاية مصرية يعزز ويسرع خطوات إنهاء الانقسام واستعادة وحدة الشعب الفلسطيني والأرض والمؤسسات الفلسطينية، ويسهم في وضع مسار وطني في مكانه الصحيح».

وأكدت الحكومة جازيتها لاستلام المهام كافة في قطاع غزة، مشيرة إلى أن «هناك خطة شاملة لاستلام كافة الوزارات في قطاع غزة، وإعادة هيكلة الوزارات والدوائر الحكومية في القطاع، وبدء عمل اللجان المختصة بالمؤسسات والمعابر والأمن».

وطالبت الحكومة الفلسطينية، الدول العربية والى الدول المانحة بسرعة تقديم الأموال وزيادةها حتى تتمكن الحكومة من تلبية التزاماتها المتزايدة وخاصة لتسريع عملية إعادة إعمار قطاع غزة.

من جانب آخر أكدت حركة حماس، أمس الثلاثاء، أن استمرار الإجراءات العقابية التي يفرسها الرئيس محمود عباس، على قطاع غزة تعكر الأجواء العامة للمصالحة مع حركة فتح التي تم التوقيع عليها الأسبوع الماضي.

وقال الناطق باسم حركة حماس عبد اللطيف القانوع في تصريح، إن «استمرار الإجراءات العقابية

وبموجب الاتفاق، تتولى حكومة الوفاق الفلسطينية برئاسة رامي الحمد الله مسؤولية المعابر في القطاع في إطار توليها المسؤولية الكاملة عن كافة السورارات وللمؤسسات الحكومية وإدارة القطاع.

ووصل رئيس هيئة المعابر للقيادة بإجراءات تسلم معابر في السلطة الوطنية الفلسطينية نظمي منها، إلى قطاع غزة الإثنين لبدء بإجراءات تسلم معابر القطاع ضمن اتفاق المصالحة مع حركة فتح.

وغادر الوفد غزة دون الإعلان عن تسلم المعابر في القطاع، من ناحية أخرى نددت السلطة الفلسطينية أمس الثلاثاء بقرار إسرائيلي يستهدف بناء 31 وحدة استيطانية جديدة في وسط الخليل جنوب الضفة الغربية.

وقال محافظ الخليل في السلطة الفلسطينية كامل حميد، في بيان صحافي «إن العدد المذكور من الوحدات الاستيطانية سيتم بناؤه

على شعبنا في غزة بعد مضي شهر على حل اللجنة الإدارية بنقص الجو العام للمصالحة».

وأضاف القانوع، أن «شعبنا يتطلع من اجتماع الحكومة اليوم اتخاذ قرارات سريعة للتخفيف من معاناته، وإنهاء الإجراءات العقابية بحق، لا سيما بعد أن تسلمت الحكومة مهامها في قطاع غزة».

ويشير القانوع إلى سلسلة تدابير اتخذتها السلطة الفلسطينية لضغط على حماس خلال الأشهر الأخيرة، ومنها خفض الأموال التي تدفعها إلى إسرائيل لتغطية قطاع غزة بالكهرباء، ما جعل القطاع يعاني من نقص في التيار الكهربائي، وخفض رواتب موظفي السلطة في غزة بمقدار 30 في المئة.

وقعتت حركة فتح وحماس اتفاق مصالحة برعاية مصري في القاهرة في 12 أكتوبر من المفترض أن ينهي عقدا من القطعية بينهما.

روحاني: الدعم الأوروبي للاتفاق النووي «إنجاز سياسي»



الرئيس الإيراني حسن روحاني

أسس، عزيمهم على الحفاظ على الاتفاق النووي مع إيران، وذلك بعدما أعلن ترامب أنه سيعتالب الكونغرس بتشديد القوانين الأمريكية التي تستهدف إيران. إلا أن ترامب لم يعلن صراحة الانسحاب من الاتفاق النووي بصورة كاملة.

وبعد إعلانه، أكدت العديد من الدول الحليفة للولايات المتحدة، ومن بينها فرنسا وألمانيا وبريطانيا، دعمها للاتفاق.

وأشار روحاني، إلى أن إنجازاً آخراً يتحقق بالاتفاق هو أنه عزل ترامب، الذي يتطلع إلى تخريب الاتفاق.

طهران - «وكالات»: رحب الرئيس الإيراني حسن روحاني، بالدعم الأوروبي للاتفاق النووي بين بلاده والقوى الدولية، وذلك بعدما أشار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، شكوكاً حول التزام الولايات المتحدة بالاتفاق.

وقال روحاني في بيان على موقع الرئاسة، أمس الثلاثاء، إن «الإجماع على دعم الاتفاق، وخاصة من جانب الأوروبيين، هو إنجاز سياسي مهم لإيران».

وأكد وزراء خارجية دول الاتحاد الأوروبي،

هونغ كونغ: البحث عن رجل اقتحم المحكمة العليا وهو يحمل سكيناً



شرطة هونغ كونغ أمام مقر المحكمة

مقاطعة الرجل لجلسة الاستماع بالمحكمة.

افراد الشرطة في المحكمة، ومازال من غير الواضح سبب

ذكرت شرطة هونغ كونغ، إلى جانب تقارير إعلامية محلية، أنها تبحث عن رجل جاء إلى المحكمة العليا في المدينة، أمس الثلاثاء، وهو يحمل سكيناً.

وذكرت صحيفة «ساوث تشينغ مورنينغ بوست» أن الرجل قاطع جلسة استماع في حوالي الساعة 10 صباحاً، كانت بين شركة بناء محلية وأحد الأشخاص، حيث صاح قائلاً: «بلا قانون».

وقالت الصحيفة إن «الرجل كان يصرخ بعبارات بلغية الماندرين، ويعتقد أنه صيني الجنسية».

إن «الرجل لم يتم القبض عليه حتى الساعة الواحدة ظهراً، وذلك على الرغم من انتشار

كتالونيا: مؤيدو الانفصال ينظمون احتجاجات ضد اعتقال قاداتهم



احتجاجات صامتة في كتالونيا

كتالونيا - «وكالات»: خطط اثنان من أكبر الحركات المؤيدة للانفصال في كتالونيا لاحتجاجات في شوارع الأقليم أمس الثلاثاء ضد القبض على قاداتهما، في أحدث منعهقات الأزمة المتصاعدة بين الإقليم الذي يتمتع بالحكم الذاتي وبين السلطات الإسبانية.

وتم حبس كل من رئيس حركة الجمعية الوطنية الكتالونية جوردي سانثين، ورئيس حركة أومنيوم اللغافية المؤيدة للانفصال الإقليم جوردي كوشارت، احتياطياً دون اللواقعة على الإفراج عنهما بكفالة مساء أمس الإثنين بتهمة إثارة الفتنة بعد استجوابهما من قبل قاض في مدريد.

ورداً على ذلك، دعت الحركتان المواطنون إلى مغادرة أماكن العمل ظهر أمس والمشاركة في مظاهرة قصيرة، والمشاركة في مسيرة صامتة وسلمية وسط مدينة برشلونة بداية من الساعة الثامنة مساءً أمس.

ووصف رئيس إقليم كتالونيا كارلوس بوجديمون، سانثين وكوشارت بأنهما سجينان سياسيان، وفي تغريدة على موقع التواصل الاجتماعي تويتر، انتقد الحكومة الإسبانية قائلاً «إنهم يحاولون حبس الأفكار ولكنهم بذلك يزيرون شدة الحاجة إلى الحرية».

وكما استجوب القاضي الإسباني أسس رئيس الشرطة الكتالونية جوسيب لويس ترابيرو وأحد مساعديه تريساً لإبلا، في إطار التحقيق نفسه المتعلق بتهمة إثارة الفتنة، ولكن لم يتم احتجازهما.

وأعلن رئيس الوزراء الإسباني ماريانو راخوي أسس إهمال بوجديمون حتى يوم الخميس المقبل للعدول عن الخطوات الانفصالية، ولا يواجه تفعيلاً غير مسبق للمادة 155 من الدستور الإسباني، وهو ما يمكن أن يسمح لمزيد بالإطاحة ببوجديمون من منصبه واعتقاله.

يذكر أن كتالونيا، وهو إقليم تزي يقع في شمال شرق إسبانيا له لغته المستقلة، في خضم أزمة سياسية خطيرة بعد إجراء استفتاء في أول أكتوبر الجاري، حول الاستقلال عن إسبانيا رغم أن المحكمة الدستورية الإسبانية قضت بحظر الاستفتاء وحاولت الشرطة الإسبانية وقفه بشكل عنيف.

رئيس النمسا: قيم الاتحاد الأوروبي بوصلة لمستقبل البلاد



الرئيس النمساوي ألكسندر فان دير بيلين

فيينا - «وكالات»: قبل بدء مفاوضات تشكيل الحكومة النمساوية الجديدة، أكد الرئيس النمساوي ألكسندر فان دير بيلين القيمة الكبيرة للاتحاد الأوروبي بالنسبة لبلاده.

وقال الرئيس أمس الثلاثاء في فيينا: «سأحرص على أن تظل القيم الأوروبية الراسخة في دستورنا بوصلة مستقبل النمسا»، وأكد على أهمية وضع المصالح العامة للنمسا دائماً فوق أي اعتبارات حزبية، وأضاف: «سأدرس محتوى الأهداف والمقترحات الفردية بعناية».

ويمكن فهم تصريحات فان دير بيلين في إطار إمكانية مشاركة «حزب الحرية النمساوي» اليميني الشيعوي في الحكومة المقبلة.

والجدير بالذكر، أن الرئيس النمساوي يتمتع بصلاحيات أكبر من نظيره في ألمانيا، حيث لديه الحق من الناحية النظرية في تسمية مستشار البلاد عقب الانتخابات التشريعية، بالإضافة إلى رفض تعيين وزراء يعتبرهم غير مناسبين.

وكانت حكومة الائتلاف المكونة من الاشتراكيين الديمقراطيين والمحافظين قدمت للرئيس النمساوي استقالتها في خطاب رسمي، إلا أن الرئيس رفض ذلك وفقاً للتقاليد المتبعة، ومطالب الحكومة بمواصلة مهامها لحين تشكيل حكومة جديدة.

وبموجب ذلك، يظل المستشار وزعيم الحزب الاشتراكي الديمقراطي كريستيان كيرن، في منصبه لحين إشعار آخر، ومن المتوقع أن يجري تكليف زعيم «حزب الشعب النمساوي» المحافظ والفائز في الانتخابات، زيبستيان كورتنس، يوم الجمعة المقبل بتشكيل الحكومة رسمياً.